

## السيد وزير المالية/ هاني قدرى

تحية طيبة وبعد،

انطلاقاً من مسئوليتنا كقيادات اتحادات طلابية، موقعين أدناه، وفقاً للمادة ٣١٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والمعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣، والتي نصت على أن "الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية هي التنظيمات الشرعية التي تعبر عن آراء الطلاب وطموحاتهم بالكليات والجامعات والمعاهد المصرية، ويمارسون من خلالها الأنشطة الطلابية كافة، وهي التي ترعى مصالحهم، وتقوم على تنظيم وكفالة ممارسة النشاط الطلابي، وهي ممثلهم أمام الجهات المعنية"، بالإضافة إلى الفقرة الرابعة من المادة سالفة الذكر على أن أحد أهداف الاتحاد هو "الدفاع عن مصالح جموع الطلاب والتواصل مع الجهات المختلفة لتوفير وتحسين الخدمات المقدمة لهم".

وإيماناً منا بأن من أهم ما يؤثر على مصالح جموع الطلاب في التمتع بمنظومة تعليمية متطورة، تتوافق مع متطلبات العصر وخدمات ومرافق تلائم احتياجاتهم وتضمن حقوقهم، هي السياسات المالية والاقتصادية التي تتخذها الدولة في قطاع التعليم العالي، والتي تتمثل بشكل رئيسي في الموازنة العامة للدولة ومخصصاتها لقطاع التعليم العالي كل عام، وهي في الواقع ترجمة حقيقية لتنفيذ الخطة الاقتصادية والمالية للعام المقبل<sup>١</sup>.

وإعمالاً للحق الدستوري المقرر بالمادة ٦٨ من الدستور المصري، والتي نصت على أن "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوبة عمدًا. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون".

وتأكيداً على ما أشارت إليه وزارة المالية في منشور إعداد الموازنة للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ "أن الشفافية والإفصاح هو ما ينبغي أن تتسم به الموازنة العامة للدولة إعداداً وتنفيذاً، ومن حق الجميع أن يعرف ما تحتويه الموازنة العامة للدولة من برامج وأهداف لازمة لتحقيق مطالب ثورة ٢٥ يناير....."<sup>٢</sup>، وتشجيعاً لأهمية أن يكون "المنهج الجديد في إعداد الموازنة العامة للدولة لا بد وأن يعتمد على التواصل بين الجهات المختلفة وكل طوائف المجتمع وبين وزارة المالية.."<sup>٣</sup> في ظل غياب المؤسسة التشريعية العامة المنتخبة التي عهد إليها الدستور والقانون مناقشة واعتماد مقترح الموازنة، وهو أمر لا غنى عنه، خاصة في فترات انتقالية تتركز أغلب سلطات إقرار سياساتها في يد السلطة التنفيذية.

<sup>١</sup> - مقدمة منشور إعداد الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ - موقع وزارة المالية ص١.

<sup>٢</sup> - منشور إعداد الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ - موقع وزارة المالية ص٣.

<sup>٣</sup> - منشور إعداد الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ - موقع وزارة المالية ص٤.

وبالرغم من اهتمامنا الخاص بالاطلاع على موازنة التعليم العالي إلا أننا نعلم بأن من أهم قواعد إعداد الموازنة، ومن ثم قراءتها، هي وحدتها وعموميتها بالإضافة إلى أهمية الاطلاع عليها في ضوء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام.

لذا وتأسيساً على ما سبق، نتقدم بطلب إلى سيادتكم للحصول على:

أولاً: النسخة النهائية من مقترح مشروع الموازنة العامة للدولة عن العام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥ متضمنة.

١. التقسيم الاقتصادي للاستخدامات بكافة تفاصيله وتقسيماته.

٢. التقسيم الاقتصادي للموارد بكافة تفاصيله وتقسيماته.

٣. التقسيم الوظيفي للاستخدامات والموارد بتفاصيل البنود الاقتصادية متضمناً توزيع البنود التفصيلي للهيئات التابعة لكل قطاع بكل أنواعها (إداري - إدارة محلية - هيئات خدمية).

وذلك بما يتفق مع الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من قرار وزير المالية رقم (٧٤٥) لسنة ٢٠٠٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣م، والتي نصت على أن "تتضمن الموازنة العامة للدولة كافة الموارد والاستخدامات وكافة أوجه الاستخدام..."، وأيضاً نص المادة ٢٧ من القرار سالف الذكر بأن "يراعى عند إعداد مشروع موازنة الجهة تضمين إيراداتها المعونات والمنح والهبات والتبرعات المحلية أو الأجنبية، وما يقابلها من استخدامات".

ثانياً: النسخة النهائية من مقترح مشروع موازنة قطاع التعليم العالي مراعاة لإجراء التحليل على أساس البرامج والمشروعات والأعمال وفقاً

للمادة ٤ من قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته.

ثالثاً: نسخة من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠١٤ / ٢٠١٥ .

● الموقعون

١. هشام اشرف فرج حسن، رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة.
٢. محمود أحمد رضوان السيد، رئيس اتحاد طلاب جامعة الإسكندرية.
٣. باهر محمد عادل محمد، نائب رئيس اتحاد طلاب جامعة الإسكندرية.
٤. مصطفى عثمان علي عثمان، رئيس اتحاد طلاب جامعة أسوان.
٥. أنس عبد الله أحمد سلام، عضو المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر، نائب رئيس اتحاد طلاب جامعة السويس والقائم بأعمال رئيس الاتحاد.
٦. حسام محمد مصطفى عبد الفتاح، عضو مجلس اتحاد طلاب جامعة طنطا.
٧. أحمد إبراهيم خلف محمد، رئيس اتحاد طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
٨. عمر محمد عبدالمولى عبدالجواد، رئيس اتحاد طلاب كلية الصيدلة - جامعة القاهرة.
٩. أحمد محمد رويي عبد الله، رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة - جامعة الفيوم.
١٠. أحمد سيد محمد محمود، رئيس اتحاد طلاب جامعة الفيوم.
١١. أيمن إبراهيم محمد الصاوي، رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة - جامعة بنها.
١٢. احمد عبد الفتاح عبد المنعم عبد المعطي، رئيس اتحاد طلاب كلية الطب - جامعة الفيوم.
١٣. محمود عبد العزيز عبد الغفار محمد عبد الغفار، رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة - جامعة طنطا.
١٤. محمد عبد الله محمد علم الدين، رئيس اتحاد طلاب كلية العلوم - جامعة طنطا.
١٥. معاذ نجاح منصور منصور الشرقاوي، رئيس اتحاد طلاب كلية الآداب - جامعة طنطا.
١٦. مصطفى امين احمد عبدالله حله، نائب رئيس اتحاد طلاب كلية الصيدلة - جامعة طنطا.
١٧. محمد شوقي عبد الرحيم المدبوح، رئيس اتحاد طلاب كلية الطب - جامعة طنطا.
١٨. اسلام ابراهيم علي احمد، رئيس اتحاد طلاب كلية حاسبات ومعلومات - جامعة المنيا.
١٩. احمد عبداللطيف عبد المنعم، رئيس اتحاد طلاب كلية الصيدلة - جامعة المنيا.
٢٠. ايمن احمد عبد السلام عبدالله، رئيس اتحاد طلاب كلية التربية الرياضية - جامعة المنيا.
٢١. حسام الدين صفوت صابر، نائب رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة - جامعة القاهرة.
٢٢. احمد فاروق سيد هاشم، نائب رئيس اتحاد طلاب كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية.
٢٣. محمود إبراهيم إبراهيم ندا، نائب رئيس اتحاد طلاب المعهد التكنولوجي العالي - العاشر من رمضان.